Archive of SID

مجلة اللغة العربية وآدابها
السنة التاسعة، العدد الثالث، خريف ١٤٣٤-١٤٣٥هـ
صفحة ٤٧ - ٦٤

الجملة الشرطية في اللغة العربية ومكانتها من سائر الجمل

عيسى متقي‌زاده[١]*، محمد كبيري[٢]

١. أستاذة مساعدة ـ قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة تربيت مدرس، طهران
٢. ماجستير في الأدب العربي، جامعة تربيت مدرس، طهران

(تاريخ الاستلام: ١٤٣٤/٦/٢٦ ؛ تاريخ القبول: ١٤٣٤/٩/٢٧)

ملخّص المقال

إنّ دراسة الجملة لها تاريخ قديم، ويمكننا أن نعتبرها ضمن المسائل النحوية التي هي موضع اهتمام النحاة، فمنذُ وجد النحو ودُوِّنت المصادر والمراجع فيه، نجد النحاة يخصصون فصلاً منفرداً في كتبهم، يختص بمسائل الجملة.

أمّا ما يجب ملاحظته فهو تضاربُ آراء النحاة حول تحديد المكانة الدقيقة للجملة الشرطية في اللغة العربية، فعند دراسة آراء النحاة نجدهم يقسّمون الجملة العربية بصور وأشكال مختلفة إلاّ أنّنا لا نعثر على مكانة مبينة ودقيقة للجملة الشرطية في تقسيماتهم هذه، فمنهم من يجعلها ضمن الجمل الفعلية ومنهم من يجعلها ضمن الجمل الاسمية، ومنهم من يجعلها في تقسيم آخر للجملة العربية ضمن الجمل الإنشائية أو الخبرية.

فالبحث هذا يسعى إلى تحديد مكانة دقيقة للجملة الشرطية في اللغة العربية معتمداً على المنهج الوصفي-التحليلي. والحقّ أنّه يمكننا أن نعدّ الجملة الشرطية قسماً قائماً بذاته بين الجمل؛ وذلك لأنّ في طبيعة صيغتها وفي أداء معناها ما يميّزها عن جملتي الخبر والإنشاء وعن الجملتين الاسمية والفعلية.

الكلمات الرئيسة

اللغة العربية، أنواع الجمل، الجملة الشرطية.

---

* الكاتب المسؤول الهاتف: ٠٩١٢٣٨٦٥٩٣٣ Email: emottaqi@yahoo.com

www.SID.ir

Archive of SID

تمهيد

إنّ الجملة الشرطية[١] في أبسط تعريف لها، هي جملة تتركب من جزأين أو من جملتين، جملة الشرط وجملة جواب الشرط، تتصدرهما أداة شرط، نحو: إنْ تعملْ خيراً يرضَ اللّه عنك، فجملةُ (إنْ تعملْ خيراً) هي جملة الشرط وجملةُ (يرضَ اللّهُ عنك) هي جملة جوابه و(إنْ) هي أداة الشرط.

والجملة الشرطية ذاتُ بناءٍ متميزٍ بين الجمل العربية، وذلك بتركيبها الذي قد اختص بها، فهي مركّبة من جملتين تتعلّقُ كلُّ جملة منهما على الأخرى في أداء المعنى المراد، حيث لا معنى لجملة دون الأخرى. وهي أيضاً تَكشف عن معنى يختلفُ عن المعاني التي تَكشفُ عنها الجمل الخبرية والإنشائية.

أما المسألة التي قد توخّاها هذا البحث، فهي موضوع تحديد المكانة الحقيقية للجملة الشرطية في اللغة العربية. فقد يُلاحظ في آراء النحاة والبلاغيين تشتيتٌ حول تحديد المكانة الدقيقة للجملة الشرطية، فمنهم من يجعلها ضمن الجمل الفعلية ومنهم من يجعلها ضمن الجمل السمية، ومنهم من يجعلها في تقسيم آخر للجملة العربية ضمن الجمل الخبرية أو الإنشائية.

فكان هذا دافعاً للقيام بهذا البحث الذي يسعى إلى تحديد مكانة دقيقة وحقيقية للجملة الشرطية. وقد اعتمدنا فيه على المنهج الوصفي- التحليلي الذي درسنا من خلاله بعضَ أهمّ المصادر والمراجع والكتب التي دُوِّنتْ في مجال النحو، وفيما له صلة بموضوع هذا البحث. وحاولنا بدراسة هذه المؤلفات أنْ نصلَ إلى نتيجة صحيحة ودقيقة لما قصدنا تبيينَه، وهو المكانة الدقيقة للجملة الشرطية في اللغة العربية ونرجو أن تكونَ محاولتنا هذه، خُطوةً في تبيين هذه المسألة النحوية التي طالما اختلف النحاة فيها، فقدّموا آراءَهم متباينةً ومتضاربةً.

١- يجب أن نميّز ابتداءً بين مصطلحين متقاربين، هما: الجملة الشرطية، وجملة الشرط. أمّا الأول فالمراد به الجملة المركبة تركيباً شرطياً، أي: المكوّنة من أداة شرط، أيّاً كانت، ومن جملتي الشرط والجواب. وأمّا الثاني: فالمقصود به الجملة الفعلية والاسمية التي تلي أداة الشرط. فجملة الشرط جزء من أجزاء الجملة الشرطية.

www.SID.ir

Archive of SID

خلفية البحث

إنّ نصيبَ الجملة الشرطية من الدراسة وافرٌ، وقد عنى النحاة بها عناية فائقة، وذلك لأهميتها الكبيرة في تركيب الكلام العربي، وتكاد كتبهم لا تخلو من فصل يتناول بحثاً مفصلاً في الجملة الشرطية وتركيبها الدلالي والمعنوي، لكن قلّما نجدُ بحثاً مستقلاً يتناولُ موضوعَ تحديد المكانة للجملة الشرطية في اللغة العربية تحديداً دقيقاً، فرغم هذا قد شاهدنا كتباً قيمةً تناولت المسائل النحوية بصورة عامة وقد وجدنا فيها فوائدَ قيمةً لموضوعنا، فمن هذه الكتب: كتاباً «نحو التيسير» و«نحو المعاني» لأحمد عبد الستار الجواري وكتاب «من نحو المباني إلى نحو المعاني» للدكتور محمد طاهر الحمصي.

المقدمة

اجتهد الباحثون منذُ أفلاطون (ت ٣٤٧ ق.م) حتى عصرنا الحاضر، على اختلاف منازعهم ومناهجهم في تحديد مفهوم الجملة بما هي مصطلح، فقدَّموا لنا عدداً ضخماً من التعريفات أربى على ثلاثمائة تعريف، هذه الكثرة الكاثرة من التعريفات تبرز الصعوبة البالغة في تحديد الجملة، فهي على كثرتها غيرُ جامعة ولا مانعة كما يقول المناطقة، ذلك بأنّنا نَعرف معرفة حدسية (intuitive) حدودَ الجملة تقريباً ولكننا لا نستطيع أنْ نعبّر عنها تعبيراً دقيقاً أو نضعَ المعاييرَ الضابطةَ لهذا الحدس (نحلة، ١٩٨٨، ص١١-١٢).

«الجملة» و«الكلام» في اللغة العربية

ذهب قسم من النحاة إلى أنّ الكلام والجملة هما مصطلحان لشيء واحد، فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام. يقول صاحب «المفصل في صنعة الإعراب»: «الكلام هو المركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلّا في اسمين، كقولك: "زيد أخوك"، و"بِشرٌ صاحبك" أو في فعل واسم نحو قولك: "ضرب زيد" و"انطلق بكر" ويُسمّى الجملةَ» (الزمخشري، ١٩٩٣، ص٢٣).

إلّا أنّ الذي عليه جمهور النحاة أنّ الكلام والجملة مختلفان[١]، فإنّ شرط الكلام الإفادة،

١- على سبيل المثال راجع: شرح الرضي على «الكافية في النحو» (الرضي، ١٩٨٢، ج١، ص٨ و٩)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ابن هشام، ٢٠٠٨، ج٢، ص٥٠٥)، و«شرح ابن عقيل» (ابن عقيل، ١٤٢٦، ج١، ص١٤)، و«مسائل خلافية في النحو» لأبي البقاء العكبري (العكبري، دون تا، ص٣١)، و«الفوائد الصمدية» للشيخ البهائي (البهائي، ١٣٨٣، ص٦١).

www.SID.ir

Archive of SID

ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة، وإنّما يشترط فيها الإسناد، سواء أفاد أم لم يُفِد. فهي أعمّ من الكلام إذ كلّ كلام مفيدٌ وليس كلّ جملة مفيدة (المدني الشيرازي، ١٤٣٢، ص٧٣٨ و٧٣٩).

يقول الرضي في شرحه على «الكافية»: «والفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمن الإسنادَ الأصلي[١] سواء كانت مقصودة لذاتها[٢] أو لا ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس» (الأسترآبادي، ١٩٨٢، ج١، ص٨).

فلابدّ في «الكلام» من أمرين معاً، هما: التركيب والإفادة المستقلة، فلو قلنا: «أقبلَ» فقط، لم يكن هذا كلاماً؛ لأنّه غير مركَّب، ولو قلنا: «أقبل صباحاً...» لم يكن هذا كلاماً أيضاً؛ لأنّه علىرغم تركيبه غيرُ مفيد فائدة يكتفي بها المتكلم أو السامع (حسن، ٢٠٠٧، ج١، ص١٦).

فـ«الكلام» هو الجملة المفيدة معنى تامّاً مكتفياً بنفسه، مثل: «فاز المتّقون»، فإن لم تُفِد الجملةُ معنى تامّاً مكتفياً بنفسه، لا تُسَمَّى كلاماً، مثل: «إن تجتهدْ في عملك...» فهذه الجملة ناقصة الإفادة؛ لأنّ جواب الشرط فيها غير مذكور، وغيرُ معلوم، فلا تُسمّى كلاماً. فإنْ ذَكرتَ الجوابَ فقلتَ: «إن تجتهدْ في عملك تنجحْ» صار كلاماً.

ويمكن القول ممّا سَبَقَ حول الكلام والجملة: إنّ كلَّ مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، فهو جملة، ولكن في تأليف الكلام يلزم شرطٌ آخرُ، وهو أنْ يكونَ معنى الكلام تامّاً مفيداً بالقصد الذاتي لا بالقصد التبعي، كجملة الشرط والجواب وجملة الصلة والحال والصفة، بحيثُ يصحُّ السكوت عليه، فعلى هذا يكون الكلام أخصَّ من الجملة، فكلُّ كلام يكون جملة وليست كلُّ جملة كلاماً.

تقسيمات النحاة للجملة العربية

قد جرى النحاة على تقسيم الجملة العربية ثلاثة أنواع من التقسيم: الأول: تقسيمها بحسب بنيتها اللفظية، اسمية وفعلية. والثاني: تقسيمها بحسب اكتنافها لغيرها أو اكتناف غيرها لها،

١- الإسناد الأصلي: هو ما تألّف منه الكلام أي إسناد الفعل إلى الفاعل وإسناد الخبر إلى المبتدأ (السامرائي، ٢٠٠٧، ص٢٥).

٢- النحاة يقسمون الجمل على قسمين: الجمل المقصودة لذاتها، والجمل المقصودة لغيرها، فالأولى: هي الجمل المستقلة نحو: «حضر محمد» وأمّا الأخرى: فهي الجمل غير المستقلة، وذلك كالجمل الواقعة خبراً أو نعتاً أو حالاً أو صلة أو نحو ذلك (السامرائي، ٢٠٠٧، ص١٢).

www.SID.ir

Archive of SID

كبرى وصغرى. والثالث: تقسيمها بحسب محلّها الإعرابي، جملاً لها محل من الإعراب وجملاً لا محلّ لها.

وقد استند النحاة في تقسيماتهم هذه على معاييرَ شكليّة محضة لا تبين عن وظيفة الجملة ولا تتصل بدلالتها العامّة. ففي تعريف الجمل الاسمية والفعلية اكتفوا بما تبدأ به الجملة، فإن كان صدرها اسماً فهي اسمية وإن كان فعلاً فهي فعلية.[١]

هذا ولم يعرض أهلُ المعاني إلّا لتقسيم الكلام، فقسّموه وفق اعتبار دلالته العامّة قسمين: كلاماً خبريّاً وكلاماً إنشائياً. ولعلّهم حين ابتدعوا هذا التقسيم لم يكونوا يفرّقون بين الكلام والجملة (الحمصي، ٢٠٠٣، ص٥).

فأرادوا بالخبري أنّه ما كان لنسبته خارج قُصدت حكايتُه، كقولك: "أثارات الريحُ الغبارَ"، فإثارة الريح للغبار أو عدمها شيءٌ موجود في الخارج سواء تلفظتَ بذلك الكلام أو لا، فإذا أخبرت به فلا تريد إنشاءَ مدلوله في الخارج، بل تقصد منه حكاية ذلك الواقع، وإفادةَ المخاطب ما جرى في نفس الأمر (فاضلي، ١٣٨٨، ص٦٩).

وأمّا الإنشائي، فهو ما لم يكن لنسبته خارج قُصِدَتْ حكايتُه، نحو "كُونوا أحراراً في دنياكم"، فإنّك لا تريد بهذا الكلام حكاية ما وقع في الخارج وما حدث في نفس الأمر، بل المراد إحداث مدلوله وهو طلب التعامل والتعايش بالحرية (فاضلي، ١٣٨٨، ص٧٤).

مفهوم الشرط في الجملة الشرطية

«الشرط: ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضاً، حصولُ مضمون الثانية، فالمضمون الأول مفروض ملزوم والثاني لازمه» (الأسترابادي، ١٩٨٢، ج٢، ص١٠٨). نحو قولك: «إن تطالع درسك تنجح في الامتحان» فيمكننا هنا أن نعتبر حصول مضمون جملة الجواب وهو النجاح في الامتحان، محقّقاً وذلك بعد أن افترضنا أنّ مضمون جملة الشرط وهو مطالعة الدرس، قد حَصل.

ومعنى الشرط أنّه سببٌ، ومعنى الجزاء أنّه مسبَّبٌ عنه (الجرجاني، ١٤٠٨، ص١٥٧).ففي المثال السابق وقعت جملة الشرط موقع السبب في تحقق الجزاء؛ إذ إنّك قد اشترطتَ على

١- راجع تعريف ابن هشام مثلاً (٢٠٠٨، ج٢، ص٥٠٧).

www.SID.ir

Archive of SID

نجاح مخاطبك في الامتحان أن يطالعَ درسَه.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ (الأنفال: ٦٥). فوجود العشرينَ سببٌ لقهر المائتين، وانتفاء السبب يقتضي انتفاء ما ترتّب عليه.

والمشهور عند النحاة أنّ الشرط تعليق أمر على آخر وجوداً أو عدماً في المستقبل. وذلك إذا كان الأمر الأوّل سبباً للثاني أو كالسبب أو كان الثاني لازماً للأول أو مترتباً عليه (الحمصي، ٢٠٠٣، ص٣٥٥).

ونتبيّن ذلك من قول الجرجاني في كتابه «شرح الجمل في النحو» عند حديثه عن الأداة «إن» إذ يقول: «ثمّ العبارة الجامعة المحققة أن يقال إنّها [أي «إن»] لتعليق أحد الأمرين بالآخر في وجوده أو انتفائه [في المستقبل]، ثمّ يكون ذلك على وجوه: أحدها: أن تكون لتعليق وجود الثاني بوجود الأول، كقولك: «إن تأتني أُكرمك». والثاني: أن تكون لتعليق وجود الثاني بانتفاء الأول، كقولك: «إن لم تخرج خرجتُ». الثالث: أن تكون لتعليق انتفاء الثاني بوجود الأول، كقولك: «إن خرجتَ لم أخرج». الرابع: أن تكون لتعليق انتفاء الثاني بانتفاء الأول، كقولك: «إن لم تخرج لم أخرج» (الجرجاني، ١٤٠٨، ص١٥٧).

بناء الجملة الشرطية

تتكون الجملة الشرطية من جملتين: جملة الشرط وجملة جواب الشرط، تتصدّرهما أداة الشرط أيّاً كان نوعها. (الجملة الشرطية = أداة الشرط + جملة الشرط + جملة جواب الشرط)

أمّا جملة الشرط: فهي كلُّ جملة وليتْ أداةَ شرط، والذي يطلبها هو جواب الشرط لما بينهما من تلازم وترتّب، وهي نوعان:

أ. التالية لأداة أصلية: ووظيفتها تكوين العلاقة الشرطية مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ﴾ (يونس: ١٠٧). فحملت جملةُ (يَمْسَسْكَ) وظيفة واحدة، هي أنها جملة الشرط، لوقوعها بعد أداة شرطية أصلية.

ب. التالية لأداة منقولة: ولها وظيفتان: الأولى تلك التي كانت لها قبل تضمين الأداة معنى الشرط، والثانية تكوين العلاقة الشرطية. نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ (الشوري: ٢٠). فقد حملت جملة ﴿كانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ﴾ وظيفتين: أولاهما أنها صلة لـ(مَنْ) والثانية أنها جملة الشرط.

www.SID.ir

Archive of SID

أمّا جملة جواب الشرط: فهي مطلوبة لجملة الشرط؛ لأنهما معاً تدخلان في إطار تركيب واحد وهو التركيب الشرطي، فالوظيفة الأساسية لهذه الجملة هي تكوين العلاقة الشرطية أو التركيب الشرطي، غير أنها قد تحمل وظيفة أخرى هي الإخبار عن اسم الشرط الموصولي الواقع مبتدأ. وذلك نحو قول زهير:

ومَنْ نوفٍ لا يُذْمَمْ ومن يُفض قلبه إلى مطمئن البرّ لا يتجمجم

(ديوان زهير، ٢٠٠٥، ص٧٠)

فجملة (لا يُذْمَمْ) لها وظيفتان: كونها جواباً للشرط وكونها خبراً لاسم الشرط (مَنْ) الواقع مبتدأ[١] (الحمصي، ٢٠٠٣، ص٤٩٩).

الجازم لجواب الشرط:

إنّ الترابط والتماسك الموجود بين أجزاء الجملة الشرطية، قد جعل النحاةَ يذهبون مذاهبَ مختلفةً في تحديد العامل الذي يجزم جواب الشرط «فمِن النحويين من يجعل العامل فيه «إنْ»؛ لأنّه قد استقرّ عملُها في الشرط والشرط مفتقرٌ للجواب، فلمّا كانت «إنْ» عاقدة للجملتين وجب أن تعملَ فيهما، ومن النحويين من يجعل العامل في الجواب «إنْ» والشرط معاً، إذ كان الجواب لا يصحّ معناه إلا بتقديمهما جميعاً، وليس أحدهما بمنفك من الآخر، فصار حكمها كالنار والحطب في باب تأثير الماء بهما» (الوراق، ٢٠٠٠، ص٢٨١).

يقول صاحب «الإنصاف في مسائل الخلاف»: «إنّ [حرف] «إن» هو العامل في جواب الشرط [وذلك] بواسطة فعل الشرط؛ لأنّه لا ينفك عنه. فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، لا به، كما أنّ النّار تُسخِّنُ الماءَ بواسطة القِدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأنّ التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك هاهنا «إن» هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، لا أنّه عامل معه» (الأنباري، ٢٠٠٢، ص٤٨٥-٤٨٦).

وهذا ممّا يشير إلى مدى الترابط الموجود بين أجزاء الجملة الشرطية ترابطاً يجعل من

١- والحقّ أنّ الخبرَ هو الجملة الشرطية كلُّها لا جملة الجواب فقط؛ لأنّ في إغفال جملة الشرط والاكتفاء بجملة الجواب إهمالاً للتركيب الشرطي وإضعافاً له؛ إذ لا يتمّ المعنى المراد إلّا عند الاعتناء بجميع أجزاء الجملة الشرطية. وسنوضّح هذا بعد قليل.

www.SID.ir

Archive of SID

هذه الأجزاء وحدةً عضويةً متماسكة لا يمكن فصلها وتجزئتها.

التكامل البنيوي والدّلالي للجملة الشرطية

تمتاز الجملة الشرطية ـ بتركيبها الخاص ـ بأنّها تمتلك طاقة إخبارية واحدة تمنحها ضرباً من الاستقلال النسبي في التعبير، ممّا يقضي بأن تُعدَّ الجملة الشرطية، جملة لها بنيتها الخاصة. فليست الجملة الشرطية بطرفيها الأساسيين إلّا تركيباً يعبّرُ عن فكرة واحدة؛ لأنّ الاقتصار على أحد طرفيها يخلّ بالإفصاح، ويقصر عن نقل ما يجول في الذهن (الحمصي، ٢٠٠٣، ص٤٢٥).

والحقّ أنّ هذا التركيب يؤدّي وظيفته المعنوية بطرفيه معاً، بل إنّه يؤدّي بطرفيه معاً وظيفته النحوية التي لا يمكن أن ينهض بها الشرط أو الجواب منفردين. كما في قولك: «إنّ القرآنَ إن عملتَ به فَلك عند الله أجر عظيم» فالتركيب الشرطي في هذه الجملة واقع موقع الخبر النحوي، ولا يمكن الادّعاء أنّ جملة الشرط وحدها هي الخبر.

وقد سبق أنّ معنى الشرط تعليقُ فعل على آخرَ، لو وقع الأول وقع الثاني. قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ ما قَدْ سَلَفَ﴾ (الأنفال: ٣٨) فإنّ فعل الغفران، وهو جواب الشرط، معلّق على انتهائهم من فعل الكفر وما يلحقه من أفعال، ومعنى هذا في وضوح ويُسرٍ، أنّ كلاً من الفعلين ليسا في موضع الخبر[١]؛ لأنّ كلاً منهما لم يَقعْ، فهو إذن منقوص الدلالة بسبب تعلق وقوعه بوقوع غيره، ومن أجل ذلك لا يستحق أيٌّ منهما مرتبة الإعراب التي يستحقها الفعل المعرب. فسقطت منهما بنقص دلالتهما وافتقار كلٍّ منهما إلى الآخر، فصارا مجزومَين (الجواري ب، ٢٠٠٦، ص١١٥).وممّا يؤكّد ذلك، أنّ جواب الشرط يُستحسَنُ رفعُه إذا كان فعلُ الشرط فعلاً ماضياً[٢] نحو «إنْ اجتهد عليّ ينجحُ في الامتحان»؛ لأنّ الفعل الماضي كأنه محقق الوقوع، فما يعلَّق به يشترط له كأنه واقع، فيستحق أنْ يعرب إعراب الفعل، وهو إعراب المسند إذا استكمل دلالته وهو الرفع (الحمصي، ٢٠٠٣، ص١١٥). ونحو قول زهير:

١- ونقصد من الخبر هنا ما يحتمل الصدق والكذب، أي لا يدلّ فعلُ الشرط وفعل جوابه منفردَين على معنى يمكن أن نطلق عليه أنّه صِدق أو كذب.

٢- راجع شرح ابن عقيل (١٤٢٦، ج٢، ص٣٧٣).

www.SID.ir

Archive of SID

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسغبة يقولُ لا غائب مالي ولا حرم

(ديوان زهير، ٢٠٠٥، ص٦٠)

مكانة الجملة الشرطية في تقسيمات النحاة للجملة العربية

قد قسّم جمهور النحاة الجملةَ العربية إلى اسمية وفعلية[١] وذلك بحسب بُنيتها اللفظية ـ كما أشرنا سابقاً ـ ثمّ نجد معظمهم يُدخل الجملة الشرطية ضمن الجمل الفعلية؛ إذ إنّهم قد اتّخذوا ما تُبدأ به الجمل من فعل واسم، معياراً لتمييزها وبيان نوعها. ولمّا كانت الجملة الشرطية مبدوءة في الأغلب بفعل الشرط اعتبروها جملة فعلية.

وقد قسّم ابن هشام الجملة إلى «اسمية وفعلية وظرفية»، ويرى أنّ الجملة الشرطية تدخل ضمن الجمل الفعلية التي يعرّفها بـ«التي صدرها فعل»؛ إذ هو يعني بصدر الجملة ما هو صدر في الأصل، ففي «إن تجتهدْ تنجحْ» فعلية؛ لأنّ صدرها فعل وفي ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة: ٦) أيضاً فعلية باعتقاده؛ لأنّ صدرها في الأصل فعل والتقدير «وإن استجارك أحدٌ...» (ابن هشام، ٢٠٠٨،ج٢، ص٥٠٧).

أمّا الزمخشري فقد زاد قسماً رابعاً إلى التقسيم الذي وضعه ابن هشام، وهو «الجملة الشرطية»؛ حيث تفرد بها وأخرجها من أنواع الجمل الفعلية، كما زعم ابن هشام (الزمخشري، ١٩٩٣، ص٤٤).

وأمّا ابن يعيش فهو يؤيد رأي ابن هشام في الجملة الشرطية، ويخالف رأي الزمخشري ويقول: «وأعلم أنّه [أيْ الزمخشري] قسم الجملة إلى أربعة أقسام فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية... وهي قسمة لفظية وهي [أي الجملة] في الحقيقة ضربان فعلية واسمية؛ لأنّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل[٢]» (ابن يعيش، دون تا، ج١، ص٨٨).

١- وقد أضاف بعضهم إلى هذا التقسيم، قسماً أو قسمين، كما ستراه عند تقسيم ابن هشام والزمخشري.

٢- إنّ حجة ابن يعيش لجعل الجملة الشرطية جملةً فعليةً، ضعيفةٌ، وتَنقصُها الدقة ويجانبها الصواب، حيثُ إنّ جملتي الشرط والجواب ليستا فعليتين على الدوام، بل قد تكون جملة جواب الشرط جملة اسمية، نحو: «إنْ تَقُمْ فأنا قائم». ونحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَتُبْ، فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الحجرات: ١١)

www.SID.ir

Archive of SID

وهناك آخرون من النحاة مَن هو يجعل الجملة الشرطية، جملةً اسميةً، إذا كان صدرُها حرفَ شرط ومبتدأ أو اسم شرط غير معمول لفعله، (قباوة، ١٩٨٩، ص٢٠) ففي مثل قول زهير:

ومَن لا يُصانع، في أمورٍ كثيرة يضرّسْ بأنيابٍ ويوطأ بِمَنْسَمِ

(ديوان زهير، ٢٠٠٥، ص٧٠)

يجعلون الجملة الشرطية جملة اسمية، لكونها مبدوءة باسم هو مبتدأ.

نقدٌ على معيار النحاة لتقسيم الجمل

إنّ المعيار الذي اعتمد عليه النحاة للتمييز بين الجمل، لجديرٌ حقّاً بإعادة النظر والتجديد فيه، فهو يقوم على أمرٍ شكليّ ولفظي في التمييز بين الجمل، وهو ما تبتدأ به الجملة، فإذا كان المتقدم فيها اسماً فهي اسمية وإن كان فعلاً فهي جملة فعلية. وقلّما نجد فيه اهتماماً بالجانب المعنوي والدّلالي للجملة، فيُكتفى فيه بالجانب اللفظي والبنائي للجمل.

وممّا يؤكد ضعفَ هذا المعيار، أنّ النحاة لم يتّفقوا في تحديد نوع الجملة الشرطية، بأنّها اسمية أو فعلية، ويبدو أنّ السبب في ذلك أنّهم اعتمدوا على هذا المعيار الذي لا يُنظر فيه إلى الجانب المعنوي للجملة.

وقد يتفاقم هذا الخلاف بين النحاة في تحديد نوع الجملة الشرطية، عند اختلافهم في تعليق ما تقدّمَ فيها من أداة شرط ظرفية كـ«إذا، وأيّان، وأينما، و... إلخ» أهي معلّقة بجملة الشرط أم بجملة جوابه، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّه﴾ (البقرة: ١١٥) اختلفوا في اسمية الجملة الشرطية وفي فعليّتها وذلك لاختلافهم في: ما هي الجملة الأولى فيها؟ تبعاً لاختلافهم في تعليق «أينما» فمنهم من يعلقها بالفعل بعدها، ولا يجعلها مضافة إلى جملته، فتكون الجملة الأولى فعلية. ومنهم من يعلقها بالخبر المحذوف لـ«وجه الله» فتكون الجملة الأولى اسمية، والتقدير «وجه الله كائن أينما تولّوا».

وهذا يؤكد أنّ تقسيم الجمل على أساس ما تُبدأ به، ليس معياراً سليماً قابلاً للاعتماد والتطبيق. وربّما يمكننا أنْ نعتبر الجملة في مثل قول زهير:

وَمَنْ لا يُصانع، في أمور كثيرة يُضرَّسْ بأنياب ويوطأ بمنسم

(الديوان، ٢٠٠٥، ص٧٠)

www.SID.ir

Archive of SID

بأنّها جملة شرطية لا اسمية، مع أنّ صدر الجملة اسم شرط في محل رفع مبتدأ؛ لأنّ التركيب الشرطي فيها يغلب التركيب الإسنادي وكذلك في التي صدرها اسم شرط في محل نصب على المفعولية، نحو قول زهير أيضاً:

رأيت المنايا خبطَ عشواء مَنْ تُصِبْ تُمِتْه ومن تخطئْ يُعَمَّرْ فيهرم

(الديوان، ٢٠٠٥، ص٧٠)

ففي هذه الجملة التركيب الشرطي هو الغالب على التركيب الإسنادي (قباوة، ١٩٨٩، ص٢١-٢٢).

والحقّ «أنّ التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلِم [والجمل] فأمثل الطرق أن يتمّ التفريق على أساس من الاعتبارَين مجتمعين، فيُبنى على طائفة من المباني، ومعها طائفة أخرى من المعاني فلا تنفك عنها» (حسّان، ١٩٩٤، ص٨٧).

الجملة الشرطية ليست اسمية ولا فعلية

إنّ الجملة الشرطية تفصحُ عن معنى معينٍ مستعينةً بطرفَيها فعل الشرط وجوابه؛ حيثُ لا معنى لها في جزءٍ منها دون الآخر، ألَا ترى إنْ قلتَ «إنْ تجتهدْ» وتسكت لا يفهم المخاطبُ من جملتكَ شيئاً ولا يَهتدي إلى ما يَكمن في ضميرك والذي تريدُه، وذلك أنّ الدلالة على المعنى في الجملة الشرطية، تَظهر عند اكتمال طرفيها، فإنْ قلتَ: «إن تجتهدْ تنجحْ في حياتِك» عَرف المخاطبُ ما تريده من المعنى، وأصبحتْ الجملة الشرطية جملةً كاملةً يَهتدي المخاطب بدلالتها إلى المعنى المُراد.

وقد نقبل رأي النحاة والمعيارَ الذي يميّزون به الجمل، لكن قبولنا هذا سيكون في جمل تفيد معنى كاملاً، فنقول مثلاً في «علي مجتهد» أنها جملة اسمية وفي «فاز علي» جملة فعلية؛ لأنّهما جملتان تُفيدان معنى يُستفاد منه، لكن كيف نرضى في مثل «مَنْ ذهب» أنها اسمية وفي مثل «إنْ تذهبْ» أنها فعلية لكونهما مبدوءتين باسم شرط مبتدأ في الأول وبفعل في الثانية مع أنّهما لا تفصحان عن معنى معين! فإنهم حكموا على جملةٍ بأنها اسمية أو فعلية وهي لم تكتمل بعدُ ولم تتشكل أجزاؤها تماماً. فقد سبق في تعريف الجملة الشرطية أنها تتكون من جملة الشرط وجملة جواب الشرط تتصدرهما أداة شرط. فعند اكتمالها يجب الاهتمام بتحديد نوعها، كما أنّهم حكَموا على الجملة الاسمية والفعلية بعد اكتمال جزأيها المسند والمسند إليه؛ حيث لا

www.SID.ir

Archive of SID

فائدة في تحديد جملة ناقصة لا معنى لها. والملاحظ عندهم أنهم عند تحديد نوع الجملة الاسمية والفعلية يراعون أصل المعنى فيهما، فهم لم يحكموا على جملة «علي مجتهد» بأنّها اسمية، إلّا بعد اكتمال جزأيها المبتدأ والخبر، ولو كانت الجملة دون خبر كما لو كانت «علي ...» دون ذكر الخبر لفظاً ولا تقديراً، ما حكموا باسميتها بل ما كان بإمكانهم أنْ يحكموا باسميتها إلّا بعد اكتمال جزأيها.

وربّما قد اشتبه عليهم الأمر في تحديد نوع الجملة الشرطية، أنهم اعتبروا جملة الشرط أو جوابه، جملة مستقلة كالجملة الاسمية والفعلية ثمّ طبّقوا على كلّ جزء من الجملة الشرطية ما طبّقوه على الاسمية والفعلية، فجعلوا كلاًّ من جملة الشرط وجملة جوابه جملتين مستقلتَين، ثم حكموا باسميتها إنْ كان المتقدم اسماً، وبفعليتها إن كان المتقدم فعلاً، مع أنّه لا يجوز فصلُ كلٍّ من جملتي الشرط وجوابه لتلازمها وترابطهما في أداء المعنى المراد فلا يتمّ المعنى إلّا عند جمعهما في جملة واحدة هي: «الجملة الشرطية».

الجملة الشرطية والجمل الخبرية والانشائية

إنّ الجملة الشرطية في الواقع أسلوب مستقل، يمكن أن يقال فيها إنّها لا تدخل في واحد من قسمَي الكلام عند علماء المعاني: الخبر والإنشاء، فهي ليست بخبر؛ لأنّها ليس لها في الخارج نسبة تصدقها أو لا تصدقها وليس لها في الخارج حقيقة تطابقها أو لا تطابقها. وهي أيضاً ليست بإنشاءٍ؛ لأنها ليست معنى ينشئه المتكلم من نفسه، وهي بعبارة أخرى ليست أسلوباً موضوعياً يقبل البحث في حقيقتها صدقاً أو كذباً (الخبر) وليست أسلوباً ذاتياً (الإنشاء) يعبّر به المتكلم عن أمر أو رغبة في نفسه لا توجد في الخارج قبل أن ينشئها المتكلم ويخرج بها في كلامه، ولكن الجملة الشرطية أسلوب معلَّق ذو طرفين، لابدّ أن يكون أحدهما فعلاً، إذا وقع هذا الفعل صحَّ وجودُ الطرف الثاني (الجواري أ، ٢٠٠٦، ص٩٣).

يقول الدكتور محمد طاهر الحمصي الذي يُضيف إلى تقسيم الجملة إلى خبرية وإنشائية قسماً آخر هو جملة التركيب الشرطي ويخرجها من كونها جملة إنشائية أو خبرية: «وقد جعلتُ جملة التركيب الشرطي قسماً قائماً برأسه؛ لأنّ هذه الجملة تمتاز بأنها قائمة على تلازم جملتين قد تختلفان خبراً وإنشاءً، فهي ذات طبيعة دلالية خاصة، وكان القدماء يذهبون إلى أنّ جملة جواب الشرط هي المعبرة في أصل الإفادة، وأنّ جملة الشرط بمنزلة الفضلات،

www.SID.ir

Archive of SID

فإذا كان جواب الشرط خبراً، فالتركيب الشرطي خبر وإذا كان إنشاءً فالتركيب كلُّه إنشاءٌ وما ذهبوا إليه، إضعاف لمعنى الشرط وتحويل له عن بابه، إذْ لا يتحقق معنى الشرط إلّا بوجود التلازم بين جملة الشرط وجملة الجواب، فلو كانت جملة الشرط بمنزلة الفضلات لضعف التلازم وانهدَّ الأساس الذي يقوم عليه التركيب الشرطي» (الحمصي، ٢٠٠٣، ص٥ و٦).

والحقُّ أنّ في جعل الجملة الشرطية، جملة إنشائية أو خبرية إهمالاً لطبيعتها في أداء المعنى الذي تقوم به. فإذا كان القصد من رصف الكلمات والجمل إنشاءَ كلامٍ مفيد ذي معنى يَقصده المتكلم، ولا يتمّ له ذلك المعنى عند نزع كلمة أو جملة من كلامه لها دورها الخاص في تكوين الكلام المفيد، فكذلك في الجملة الشرطية نجد أنّ لكلّ من أجزائها دوراً أساسيّاً في تكوين الكلام المفيد الذي يحمل في طيّاته المعاني المكمونة في خاطر المتكلم. فلا يمكن فصل هذه الأجزاء ولا ينبغي التقليل من شأن جملة الشرط ورفعُ جملةِ جوابه درجةً وأهميّةً، وإن كانت جملة الجواب تستحق ذلك. فالجملة الشرطية مركبة من أجزاء، هي أداة شرط وجملتين، والقصد من بنائها خلق كلام مفيد. وهذا لا يحصل إلّا بالاعتراف بأهمية أجزائها جميعاً، لا بأهمية جزء منها؛ إذ إنّ جملة الجواب لا تقوم وحدَها بإنشاء الكلام المفيد المقصود[١] إلّا بعد وقوعها في التركيب الشرطي.

فالحكم على إنشائية الجملة الشرطية أو خبريّتها اعتباراً بما وقع في جوابها من الجمل الإنشائية أو الخبرية، ليس بحكم دقيق؛ إذ إنّه لا يوجد فيه اهتمام بجميع أجزاء الجملة الشرطية التي تقوم بإنشاء كلام مفيد، معتمدةً على جميع أجزاءها، لا على جملة الجواب فقط.

يقول الرضي في شرحه على «الكافية في النحو»: «إنّ الكلام [المفيد المستحصل من التركيب الشرطي] هو المجموع المركب من الشرط والجزاء، لا الجزاء وحدَه؛ لأنّ الصدق والكذب إنّما تعلّقا بالنسبة التي بينهما، لا بالنسبة التي بين طرفَي الجزاء. يَظهر لك ذلك بالتأمل في قولك: «إن ضربتني ضربتُك»، فإنّه قد لا يوجد منك ضربُ المخاطب أصلاً ليكونَ هذا الكلام صادقاً [أو كاذباً]» (الرضي، ١٩٨٢، ج١، ص٨).

١- قيّدناه بـ«المقصود»؛ لأنّ الجملة التي تقع جزاءً في التركيب الشرطي قد تفيد معنى مفيداً خارج التركيب الشرطي، ولكن قد لا يُقصد ذلك المعنى بعد أن وقعت في التركيب الشرطي أو قد يُقصد، ولكن مقيَّداً بشرط، نحو «إن تزُرنا فأنا أكرمُك» فجملة «أنا أكرمك» ذات معنى مفيد خارج الجملة الشرطية، ولكنّ وقوعَها في التركيب الشرطي قيَّدَ معناها بشرط هو «إن تزرنا».

www.SID.ir

Archive of SID

فجملة الجواب في هذا المثال لم تَعُد جملة خبريّة تحتمل الصدق والكذب في هذا التركيب الشرطي، حتى نحكمَ على الجملة الشرطية أنّها جملة خبرية؛ لأنّ جملة الجواب فيها هي جملة خبرية.

«أصل الكلام» والجملة الشرطية

ذهب النحاة إلى أنّ للكلام أصلاً، ثمّ يتسع فيه على صور مختلفة، وذهبوا إلى أنّ «الإيجاب» أصل لغيره من صور الكلام كالنهي والنفي والاستفهام. فتقول مثلاً: «كتب محمد واجبه»، ثم تقول في النفي: «ما كتب محمد واجبه» وفي الاستفهام: «أكتبَ محمد واجبه؟» وفي النهي:«لا تكتب»، والأمر «اكتب»، فترى الإيجاب يتركب من مسند ومسند إليه، وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير كأداة النفي وغيرها، وكلّما كان فرعاً احتاج إلى ما يدلّ به عليه، كما احتاج التعريف إلى علامة من «ال» ونحوها؛ لأنّه فرع التنكير (السامرائي، دون تا، ص٢٥١).

إلّا أنّ النحاة أرادوا بالإيجاب أمراً افتراضيّاً بمعنى أنّك إذا جرّدت الكلام ممّا يدخل عليه من الأدوات التي تغير معنى الكلام، صار إيجاباً ولم يقصدوا أنّ أصل الكلام الخبرُ أو الإيجاب على الحقيقة. بمعنى أنّنا إذا حذفنا أدوات النفي مثلاً صار الكلام إثباتاً، من غير نظر إلى بقاء المعنى صحيحاً أو غير صحيح (السامرائي، دون تا، ص٢٥٢).

ففي كثير من الأحيان لا يصحّ حذف هذه الأدوات؛ إذ قد لا يبقى الكلامُ بعد حذفها صحيحَ المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿وَما رَبُّكَ بِظَلّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (فصلت: ٤٦) وفي قولك: «ليس الفيل طائراً» لا يصحّ حذف حرف النفي.

وإذا اتّجهنا إلى الجملة الشرطية وجدنا الأمر كذلك؛ إذ لا يجوز لك أن تحذف أداة شرط من جملة شرطية قاصداً الرجوع إلى أصل الكلام، لأنّك لن تحصل بعد ذلك على المعنى الذي تُحدثه الجملةُ الشرطية، فهي تُنشئ لك معنى لا تجده في سائر الجمل من فعلية، أو اسمية، أو خبرية، أو إنشائية. ويؤكد هذا أنّ كلاًّ من الجمل السابقة، إذا وقع في التركيب الشرطي، لا يبقى على معناه الذي وُضع من أجله.

يُبيّن لك ذلك، أنّ «الجملة الخبرية» ـ وهي التي قد تكون اسمية أو فعلية ـ تفقد وظيفتَها الدلالية والمعنوية التي كانت تؤدّيها قبل وقوعها في التركيب الشرطي، ففي جملة «إن اجتهد أخوك فبارك به» فقدَت جملةُ الشرط ـ التي هي في الأصل جملة خبرية ـ معناها الأساسي،

www.SID.ir

Archive of SID

وهو الإخبار عن اجتهاد الأخ، وأصبحت جزءاً جديداً من جملة جديدة. فيعبّرُ هذا الجزء عن معنى جديد لا يتناسب وما كانت تُعبّرُ عنه جملة «اجتهد أخوك» فكان يُقصد من هذه الجملة على أساس الأصل في وضعها: أنّ الأخ قد اجتهد وكان اجتهاده واقعاً في زمن سابق كما دلّ على ذلك، الفعلُ الماضي، فهي بهذا دلّت على معنى مستقل مفيد يحتمل الصدق والكذب. ولكن عندما وقعت هذه الجملة في التركيب الشرطي أصبحت ناقصة الدلالة والمعنى، إذ لا تدلّ بعد ذلك على معنى مستقل مفيد «إن اجتهد أخوك...؟!» فافتقرت لإكمال المعنى المراد إلى جملة أخرى هي جملة الجواب.

وفي هذا يقول عباس حسن: «ممّا يجب ملاحظته، أنّ جملة الشرط دون جملة الجواب لا يصحّ تسميتها جملة إلّا على حسب أصلها السابق قبل دخول الأداة الشرطية عليها، أمّا بعد مجيء أداة الشرط، فلا تُسمّى جملة [مفيدة]؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب والإيجاب، تنفرد به، ويقتصر عليها، فليس لها كيان مستقل، فهي لهذا لا تُسمّى جملة، بل لا تُسمّى كلاماً بحسب وضعها الجديد» (حسن، ٢٠٠٧، ج٤، ص٣٣٥).

إضافة إلى هذا إنّ وقوع هذه الجملة الخبرية (اجتهد أخوك) في التركيب الشرطي نَزَعَ منها ماكانت تدلّ عليه من حدث واقع في زمن ماض، فخلع عليها طابعاً من الدلالة على المستقبل[١].

فلمّا عرفت ذلك، تبيّن لك أنّ الجمل الاسمية والفعلية، والجمل الإنشائية والخبرية، وُضعت لتدلّ على طائفة من المعاني، ولكن عندما تقع هذه الجمل في التركيب الشرطي، تتبدّل معانيها إلى ما تبتني عليه الجملةُ الشرطية من إنشاء معنى جديد. فلا يجوز لك الرجوع إلى أصل المعاني لتلك الجمل، وذلك بإخراجها من التركيب الشرطي؛ إذ إنّك لا تحصل بعد ذلك إلّا على ما كانت تدلّ عليه تلك الجمل بحسب وضعها السابق قبل وقوعها في التركيب الشرطي، وهذا ممّا قد لا تقصده.

١- ولهذا اشترط النحاة على الفعل الماضي الذي يقع في جملة الشرط، أن لا يكون ماضيَ المعنى حقيقة. فلا يصحّ «إن هَطَلَ المطرُ أمسِ يشرب النبات»؛ لأنّ التركيب الشرطي يحوّل المعاني إلى الاستقبال. (للمزيد راجع حسن، ،٢٠٠٧، ج٤، ص٣٣٥)

www.SID.ir

Archive of SID

الخاتمة

تبيّن من خلال هذا البحث أنّ الجملة الشرطية تختلف عن سائر الجمل العربية تركيباً وبناءً، فقد تميّزت بأنّها تركيب من ثلاثة أجزاء أساسية، هي أداة الشرط، وجملة الشرط، وجملة جواب الشرط.

وبهذا التركيب المتميّز أصبحت تدلُّ على معنى جديد يختلف عمّا كانت تدلّ عليه الجمل الفعلية والاسمية أو الجمل الخبرية والإنشائية، فبهذا تمّ للجملة الشرطية الاختلافُ والتميّز عن سائر الجمل من جانبَين: الجانب البنائي واللفظي، والجانب الدّلالي والمعنوي.

ولمّا كان معيار النحاة في تمييز الجمل يقوم على أساس ما تُبدأ به الجملة، أغفلوا الجانب الدّلالي والمعنوي للجمل، فظهر ضعفُ هذا المعيار عندما اختلفوا في تحديد الجملة الشرطية أهي اسمية أم فعلية؟

والحقّ أنّ التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الجمل، فأمثل الطرق أن يتمّ التفريق على أساس من الاعتبارَين مجتمعين.

فلمّا تبيّن أنّ الجملة الشرطية قد اختلفت عن أنواع الجمل العربية مبنى ومعنى يمكن الحكم بأنّها تستحق أن تُعَدَّ قسماً قائماً بذاته بين الجمل؛ لأنّ في طبيعة صيغتها، وفي أداء معناها، ما يميّزها عن جملتي الخبر والإنشاء، وعن الجملتين الاسمية والفعلية.

www.SID.ir

Archive of SID

المراجع

القرآن الكريم

١. الأسترآبادي، رضي الدين (١٩٨٢). *شرح الكافية في النحو*. ط ٣، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (١٤٢٦ ق). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. ط ٩، طهران: منشورات ناصر خسرو.

٣. ابن هشام، جمال الدين الأنصاري (٢٠٠٨). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. القاهرة: دار السلام.

٤. ابن يعيش، موفق الدين يعيش (دون تا). *شرح المفصل في صنعة الإعراب*. إدارة الطباعة المنيرية.

٥. الأنباري، أبو البركات (٢٠٠٢). *الإنصاف في مسائل الخلاف*. ط ١، تحقيق جودة مبارك، القاهرة: مكتبة الخانجي.

٦. البهائي، محمد (١٣٨٣ ش). *الفوائد الصمدية*. ط ٥، قم: منشورات نهاوندي.

٧. الجرجاني، عبد القاهر (١٤٠٨ ق). *شرح الجمل في النحو*. تحقيق خديجة محمد حسين، مكة المكرمة: جامعة أمّ القرى.

٨. الجواري، أحمد عبد الستار (٢٠٠٦ أ). *نحو التيسير*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٩. ـــــــــــــــ (٢٠٠٦ ب). *نحو المعاني*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٠. حسّان، تمام (١٩٩٤). *اللغة العربية معناها ومبناها*. المغرب: دار الثقافة.

١١. حسن، عباس (٢٠٠٧). *النحو الوافي*. بيروت: مكتبة المحمدي.

١٢. الحمصي، محمد طاهر (٢٠٠٣). *من نحو المباني إلى نحو المعاني*. دمشق: دار سعد الدين.

١٣. الزمخشري، أبو القاسم محمود (١٩٩٣). *المفصل في صنعة الإعراب*. ط ١، تحقيق علي بو ملحم، بيروت: دارالهلال.

١٤. زهير، بن أبي سُلمى (٢٠٠٥). *الديوان*. بيروت: دار المعرفة.

١٥. السامرائي، فاضل (٢٠٠٧). *الجملة العربية تأليفها وأقسامها*. ط ٢، الأردن: دار الفكر.

١٦. ـ (دون تا). *الجملة العربية والمعنى*.

١٧. العُكبري، أبو البقاء (دون تا). *مسائل خلافية في النحو*. دمشق: منشورات دار المأمون للتراث.

١٨. فاضلي، محمد (١٣٨٨ ش). *دراسة ونقد في مسائل بلاغية هامة*. طهران: سمت.

١٩. قباوة، فخر الدين (١٩٨٩). *إعراب الجمل وأشباه الجمل*. ط ٥، حلب: دار القلم العربي.

www.SID.ir

Archive of SID

٢٠. المدني الشيرازي، سيد عليخان (١٤٣٢ ق). *الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية*. ط ٢، تحقيق أبوالفضل سجادي، قم: منشورات ذوي القربى.

٢١. نحلة، محمود أحمد (١٩٨٨). *مدخل إلى دراسة الجملة العربية*. بيروت: دار النهضة العربية.

٢٢. الوراق، أبو الحسن محمد (٢٠٠٠). *العلل في النحو*. دمشق: دار الفكر.

www.SID.ir